

السعودية ومحاولات الإصلاح: متى يأتي الربيع؟

تركي الحمد*

العالم العربي اليوم، ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يعيش لحظة نادرة في تاريخه، أعادت العرب إلى التاريخ وصنع التاريخ، بعدما غابوا عنه كفاعلين، قروناً وقروناً من الزمان. العرب اليوم يعيشون لحظة «الربيع العربي»، وهي اللحظة التي تغيرت فيها المعادلة السياسية، ودخلت الشعوب طرفاً فيها، بعدما كانت مهمشة جل فترات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، بل وحتى القديم. الشعوب العربية اليوم لم تعد ذلك المتلقي للفعول، أو المفعول به، أو المتحدّث باسمه من قبل هذه النخبة أو تلك، هذا العسكري أو ذاك، هذا الانقلاب أو ذاك، الممنوح صفة الثورة، بل إنها في هذه اللحظة دخلت على خط التغيير السياسي، وعبرت عن نفسها بنفسها، لا عن طريق وسيط معين، أو إيديولوجيا محددة.

ثورات الشعوب العربية لم تات من فراغ، بل يقف وراءها الكثير من العوامل والدوافع، سواء كنا نتحدث عن عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، أو تلك المتعلقة بقيم إنسانية مفقودة في عالم العرب، مثل الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية. بطبيعة الحال ليست هذه المقدمة محاولة لتحليل أسباب ودوافع ثورات الشعوب العربية، فمثل هذا التحليل له مكان آخر، لكن المراد قوله إنّ مثل هذه الثورات إنما جاءت نتيجة تاريخ طويل من التهميش وعدم المبالاة بها، بل وسحقها إن صح التعبير. وطوال هذا التاريخ كانت هناك محاولات أو مطالبات للإصلاح من قبل نخب وحركات حذرت من مغبة ترك الأمور على عوانها، من دون إصلاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومن دون إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإعادة تشكيل الدولة والمجتمع في ظل قيم العدل والحرية واحترام كرامة الإنسان، لكن معظم تلك المحاولات باءت بالفشل، نتيجة عدم إكترار الحاكم أحياناً، وعدم استيعاب النظام السياسي لتغيرات المجتمع والعالم من حوله أحياناً أخرى، وعدم قناعاته بمفهوم التغيير، إلا إنّ أجبر عليه، وفي مساحات ضيقة للغاية قد لا تفي بما هو مطلوب في هذه المرحلة التاريخية أو تلك. وبذلك تتراكم المشكلات، وتتفاقم المعضلات حتى تتحوّل إلى أزمات وقنوات مسدودة، ثم تأتي لحظة يكون فيها الإصلاح غير ذي جدوى، وهنا تحدث الانفجارات الكبرى على شكل تغير جزري للنظام السياسي برمته، سواء كان ذلك الانفجار ثورة أو انقلاباً أو عدم استقرار مستديم، لا يلبث بدورها أن يفرز ثورة أو انقلاباً أو حتى تدخلاً أجنبياً، وأبرز مثال على ذلك هو الاتحاد السوفياتي وسقوطه المدوي في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

كان الاتحاد السوفياتي كياناً منبثقاً عن ثورة شعبية في بدايتها، لم تلبث أن أفرزت انقلاباً بلشفيًا، أنشأ نظاماً سياسياً جديداً غير جوهري للمجتمع والسياسة في الإمبراطورية الروسية السابقة، فاصبحت معه روسيا، والاتحاد السوفياتي عموماً، دولة صناعية كبرى، وقوة عظمى في عالم القرن العشرين، وذلك حين حلّت مشكلات الإمبراطورية الروسية السابقة المتجزرة، التي أتت الدولة السابقة أن تستجيب لمطالب الإصلاح المتعددة، وحاولت الإصلاح بعد فوات الأوان، فكانت الثورة هي المآل، وكان الانقلاب وخلع النظام بأسره هو المصير. لم تستجب الإمبراطورية الروسية لمطالب الإصلاح، لأنها لم ترد التنازل عن جزء من امتيازاتها وصلاحياتها، فكانت النتيجة هي زوال النظام بأسره. ولو كان العقل هو ديدن النخبة الروسية السياسية الحاكمة آنذاك، لربما ما كان هناك ثورة، ولا كان هناك انقلاب. إنّ ما حدث للإمبراطورية الروسية السابقة، حدث للإمبراطورية الروسية اللاحقة (الاتحاد السوفياتي)، وذلك حين وقفت النخبة السياسية الحاكمة موقفاً سلبياً من ضرورة التغيير

وإدخال إصلاحات على نظام بدا واضحاً أنه يهرم، وبدأت حلوله لمشاكل السابق غير مجدية، مع مشاكل اللاحق عبر التعنت والتشبث بالسابق كنهج وسياسة معضوض عليها بالنواجذ، فأدى ذلك إلى توتر في البنية السياسية والاجتماعية والسياسية السوفيتية. وفاقم من الأمر في اتحاد السوفيات وجود إيديولوجيا «مقدسة» ثابتة، لا يأتيها الباطل من أمامها ولا من خلفها، وقفت عائقاً أمام إدخال أية إصلاحات على نظام بدأت الفجوة تتسع بينه وبين واقع الحال ومشكلاته، بل ووقفت أمام محاولات إصلاح النظام حين نظر إلى تلك المحاولات بأنها غير متوافقة مع الأسس العقائدية لتلك الإيديولوجيا. حاول زعماء مثل خروتشوف أن يقوموا ببعض الإصلاحات الاقتصادية تحديداً، لكن اصطدامه مع «ثوابت» الإيديولوجيا أسقطه في النهاية وأسقط مشروعاته، وذلك على حساب مستقبل النظام. وعندما جاء غورباتشوف وحاول الإصلاح بآء بالفشل وسقط النظام في النهاية، لأن الإصلاح يكون فعالاً حين يكون في وقته وأوانه، أما عندما يتجاوز الأمر مجرد الإصلاح، فإنّ النتائج عادة تكون كارثية.

فالإصلاح لا بد أن يكون في الوقت المناسب، وإلا فقد فاعليته وأثره، سواء كنا نتحدث عن الدولة أو المجتمع، وقد يتحوّل إلى كارثة في كثير من الأحوال. فمحاولات غورباتشوف الإصلاحية أدت في النهاية إلى سقوط النظام، ليس لأنّ الإصلاح سيئ بذاته، ولا لأنّ الإصلاح يؤدي بالضرورة إلى انهيار الأنظمة السياسية التي تباشره، بل لأنّ المشكلات المترابطة التي لم تحل في وقتها، تحوّلت إلى معضلات، والمعضلات إلى أزمات، ولم يكن من الممكن حلّ تلك الأزمات في ظل النظام الذي صنعها دون وعي، فكان الوصول إلى طريق مسدود لا ينفق معه إصلاح جزئي، ومن هنا تنفجر المجتمعات وتنهار الأنظمة بهذه الوسيلة أو تلك، ثورة أو انقلاب أو انهيار ذاتي، وما يُقال عن الاتحاد السوفياتي، يمكن أن يُقال عن أنظمة ودول كثيرة، لعل أبرزها ما حدث للدولة العثمانية التي انهارت رغم محاولات الإصلاح المتأخرة، والتي كانت، كما في الحالة السوفياتية، قد جاءت بعد تجاوز النظام عتبة قدرته على حل الأزمات المستعصية، بعدما تحوّل هو ذاته إلى أزمة.

وعودة إلى ثورات الربيع العربي، فإنه يمكن القول إنّ هذه الثورات كانت نتيجة تجاهل ضرورة الإصلاح ودعوته، وذلك ضمن أسباب أخرى عديدة بطبيعة الحال، انفجرت هذه الثورات في دول، وهي قادمة إلى دول أخرى فيما لو جرى تجاهل ضرورة الإصلاح من الداخل، وفي الوقت المناسب قبل أن يفوت أوان الإصلاح الجزئي، ولا يبقى بعد ذلك من خيار إلا التغيير الكلي. سنوات طويلة كانت فيها مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا تحكمها نخب تدير الدولة كأنها أملاك خاصة بها، منجاهلة أنّ الدولة أرض وشعب ومواطنة وحقوق للجميع، رغم صرخات المصارعين بضرورة عودة الدولة إلى المجتمع، لكن تلك النخب استمرت السلطة والمال والجبروت، فكانت الصرخات لا تعني لديها أكثر من رهط من الناقلين أو المتأمرين الموتورين والحاقدين على حكمة الحكومة ورشدها. لو أنّ هذه النخب رشيدة فعلاً، لكانت الحكمة صالحتها، ولكانت ضرورة الإصلاح ضمن أولوياتها، ولما آلت إلى ما آلت إليه، وما مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن إلا نماذج لضرب المثل، وإلا فإنّ القادم في دول عربية عديدة لن يختلف كثيراً، طالما كان مفهوم التغيير وضرورة الإصلاح المستمر غير وارد في أذهان النخب السياسية العربية الحاكمة.

في ظل هذا الربيع العربي، تبدو دول الخليج العربي كأنها بمنأى عن أحداثه وتقلباته، لكن ذلك ليس صحيحاً في مطلق الأحوال، فدول الخليج جزء من المنظومة العربية والإقليمية



نساء سعوديات خلال مباراة كرة قدم في عدن العام الماضي (أرشيف - أ ف ب)

ها يمكن أن يجري في دولة ما يمكن أن يجري في دولة ما ها قد يجري في دول الخليج كلها إذا توافرت الظروف التي حركت الشارم العربي

والدولية، وما يُمكن أن يجري في دولة ما يُمكن أن يجري في أي دولة خليجية، إذا توافرت ذات الظروف والبواعث التي حركت الشارم في تلك الدول. صحيح أنّ دول الخليج العربي على نحو عام، إذا استثنينا البحرين، ما زالت بعيدة عن مجريات الربيع العربي، وذلك يعود إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة بدول ومجتمعات الخليج. ولعل من أهمها الوفرة الاقتصادية النسبية مقارنة بدول الربيع العربي، وإن كان سوء توزيع الثروة الوطنية يقف عائقاً أمام الانتفاع العام بهذه الوفرة، وعدم وجود استبداد قمعي منطرف كما في ليبيا أو سوريا، وثقافة سياسية غير ذات خبرة في العمل السياسي. كما أنّها - أي هذه الثقافة - لا تحبذ الصدام المباشر مع الحاكم إلا ما ندر، إذا استثنينا المؤلدين دينياً على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وخصوصاً في السعودية، حيث الثقافة الدينية تؤدي دوراً كبيراً في تحريم النظار والخروج على الحاكم. وهي ذات الثقافة التي تستخدمها الجماعات الإسلامية لإثارة الرأي العام، في مفارقة عجيبة، وإن لم تكن عجيبة حين نعلم أنّ الفكر الديني قابل لمختلف التفسيرات والتأويلات، لكن أن تكون هذه الدول بمنأى عن الأحداث الجارية حولها في هذه اللحظة، لا يعني أنّها محصنة ضدها في كل لحظة، فكل شيء يعتمد على قدرة النظام السياسي على التكيف مع المعطيات المستجدة، وعلى القدرة على التغيير وفق متغيرات المجتمع والعالم من حول هذا المجتمع، والاستجابة لمطالب الإصلاح القادمة من مختلف الشرائح وعدم تجاهلها بمبررات مختلفة، مثل القول بخصوصية معينة، أو أنّ الإصلاح يعني وجود فساد ولا فساد لدينا، وغيرها من مبررات تمثل تهريباً من ضرورة الإصلاح المستديم، خشية فقدان مزايأ معينة لا يُراد التنازل عنها أو بعضها. إنّ مثل هذه التنازلات لو حدثت فإنها لخير للمجتمع والنظام السياسي في نهاية المطاف. الإصلاح في وقته وديمومته، هو كلمة السر في بقاء الأنظمة وزوالها، هكذا يُعلمنا التاريخ.

المملكة العربية السعودية. مثلاً. دولة قامت على معطيات معينة في الماضي، لكنّ عدم مراجعة هذه المعطيات، وإبقائها كما كانت دون تغيير أو تعديل، مسألة فيها الكثير من الخطورة على مستقبل الدولة. فالدولة السعودية مثلاً قامت على أسس دينية، تمخلت في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الوهابية) وتحالفه مع الإمام محمد بن سعود. وبواسطة هذه الإيديولوجيا الدينية قامت دولة ضمت معظم أجزاء جزيرة العرب في إنجاز تاريخي غير مسبوق في تاريخ العرب المعاصر. سقطت هذه الدولة مرتين في تاريخها، لكنها كانت تعاود النهوض في كل مرة، وآخرها كان على

يد الملك عبد العزيز آل سعود، مؤسساً بذلك الدولة السعودية الثالثة. فالدين يمثل شرعية الدولة السعودية، لكن المشكلة لا تكمن هنا بقدر ما تكمن في التمسك بالمقولات الدينية وفق تفسيرها الوهابي التقليدي، الذي كان فاعلاً في زمانه، لكنه أصبح أضيق من استيعاب معطيات العصر ومتغيراته، كما كانت الإيديولوجيا السوفياتية أقل قدرة على استيعاب المتغيرات، وهي ذات الإيديولوجيا التي أشعلت ثورة أكتوبر البلشفية، كما أشعلت الوهابية الثورة السعودية في القرن الثامن عشر على يد تحالف الشيخ والأمير، وفي بدايات القرن العشرين على يد عبد العزيز آل سعود. كانت الوهابية في حينها إيديولوجيا ثورية ناجحة، وخلقت دولة متزامية الأطراف، ومجتمعاً ينضوي تحت عباؤها، لكنها لم تعد قادرة على استيعاب مجتمع مركب حديث بذات القدرة على استيعابها لمجتمع تقليدي بسيط، كما كانت الحال في بداية التأسيس. من هنا، فإنّ تحديث الفكر الديني بما يتواءم مع معطيات العصر في السعودية يُعدّ من ضرورات الإصلاح لاستمرارية الدولة في مجتمع وعالم متغير. من ناحية أخرى، عندما قامت الدولة السعودية في مراحلها المختلفة، كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة مباشرة، وفق مفهوم المجلس المفتوح، ووفق مفهوم شخصانية السلطة، وكانت مثل هذه السياسة ناجحة كل النجاح، حيث كان المجتمع بسيطاً وقليل العدد، لكن أن يستمر الأخذ بمثل هذه السياسة عندما يتمدد المجتمع ويتنوع، فإنّ ذلك لن يكون ناجحاً على الإطلاق. فالدولة الحديثة إنما تقوم على ركنين أساسيين هما القانون والمؤسسات، في علاقة غير مباشرة بين الحاكم والمحكوم، أي مأسسة السلطة وتحريرها من الشخصانية المباشرة. صحيح أنّ هناك بعض المؤسسات المستجدة في السعودية، التي جاءت بفعل الضرورة، لكنها ما زالت غير كافية، بحيث يمكن القول إنّ هناك فقراً مؤسسياً في المملكة. من هنا تأتي الحاجة إلى تجديد بنية وهياكل الدولة قبل الوصول إلى مرحلة الأزمة المستعصية، وهنا تكمن ضرورة الإصلاح. الدعوة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية ليست ضرباً من الرفاه، وليست مجرد دعوات نخوية من هذا الطرف أو ذاك، بقدر ما هي حاجة ملحة في دولة لها من العمر أكثر من قرنين من الزمان، تحتاج إلى الإصلاح، إذا كانت الاستمرارية السلسلة للمجتمع والنظام هي الهدف. في كثير من الأحيان يُنظر إلى هذه الدعوات على أنها نوع من المعارضة للنظام، بينما هي دعوات تحمل ولاءً حقيقياً له، من حيث الحرص على استمراريته وتصحيح مساره وفق ضرورات المراحل التاريخية التي يمر بها. الولاء للنظام لا يعني موافقته في كل سياساته، بل يكمن في محاولة تقيومه عندما يبدو أنّه بحاجة إلى التقويم. أما ولاء الطاعة المطلقة، و«كله تمام يا أفندم»، فهو ليس ولاءً بقدر ما هو مسابرة للنظام في صوابه وخطئه من دون إحساس بالمسؤولية تجاه الدولة والمجتمع، وما تفتت مجتمعات ودول إلا نتيجة مثل هذا الولاء المزيف حقيقة. ما حدث في دول الربيع العربي هو نتيجة منطقية لتجاهل دعوات الإصلاح التي كانت تظهر بين الحين والآخر، لكن تجاهل

رئيس التحرير إبراهيم الأمين ■ مدير التحرير إيلي شلموب، ييارابي صعب
سكرتير التحرير هيفه فائصه ■ الملم بشير البكر ■ أستاذ محمد زبيد
وحدة الأبحاث عمر نشابة
المدير الفني إميل منعم

الزخار

تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سحاحة
(2007-2006)
مستشار مجلس التحرير
انسى الحاج

الاعلانات Tree Ad 01/61115-03/252224
التوزيع شركة اللوانك 01/666314-03/828381

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول إبراهيم الأمين
المكاتب بيروت - فزاد - شارع دهبان - سنتر كونكورد - الطابق
السادس ■ تليفون: 01759597 01759500 ■ ص.ب. 5963/113
www.al-akhbar.com